

## بيان

تعددت وسائل وأساليب قمع المعارضة السورية وتخويفها، فتارة تعتمد أجهزة مخابرات السلطة الاستدعاء الأمني المتكرر والمراقبة المباشرة والتنصت على المكالمات الهاتفية والمنع من السفر، وتارة تستخدم الاعتقال والإحالة إلى القضاء الاستثنائي أو العادي، لا فرق طالما أن التهم مفبركة والأحكام الجائرة جاهزة. لكن يبدو أن هذه الأساليب لم تعد تشفي غليل أجهزة القمع فلجأت إلى أسلوب جديد: إشاعة أخبار كاذبة وتركيب وقائع، وتسريب انطباعات وإيحاءات عبر نشر مقالات في مواقع اليكترونية معروفة، كما حصل في قضية قتل أبو القعقاع، حيث ربطت مقالة في موقع اليكتروني خاص عملية القتل بما طرحه معارض سوري في لقاء صحفي من آراء حول الإرهاب والعنف ودور المغدور، رافقتها- المقالة- أحاديث وآراء وتقديرات حول ما يمكن أن يترتب على ذلك من ردود فعل انتقامية تقوم بها جهات إرهابية ضد هذا المعارض.

هل تريد السلطة من وراء ذلك تسليط هواجس ومخاوف على بعض رموز المعارضة لشلهم ودفعهم للاستكانة أم تطوير سبل قمعها بالحق الأذى الجسدي بهم عبر عمليات قذرة.

إن قوى إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي، التي أكدت وتؤكد تمسكها بالنهج الديمقراطي والسلمي في التغيير وإدانتها لأساليب التطرف والعنف في العمل السياسي، تستنكر وتدين بشدة الأساليب القمعية القديمة والجديدة وتحمل السلطة المسؤولية كاملة عما يمكن أن يقع لأي من ناشطيها ورموزها الفكرية والثقافية.

عاشت سوريا حرة وطنا ومواطنين.

دمشق في: ٢٨/١٠/٢٠٠٧

إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي  
مكتب الأمانة

## بلاغ

بعد الإطلاع على البيانات والتصريحات الواردة في وسائل الإعلام العربية بتوقيع " مكتب أمانة بيروت لإعلان دمشق " ، وعلى الرغم من صدور توضيحنا السابق في الشهر الماضي الذي أفاد أن لا علاقة لمكتب أمانة إعلان دمشق بما صدر عن مكتب بيروت فإن استمرار صدور مثل هذه البيانات والتصريحات رغم النفي السابق يتطلب أن نعلن ما يلي:

إن ائتلاف إعلان دمشق لا يحتكر العمل الوطني الديمقراطي المعارض في داخل سورية أو خارجها ، غير أن إصدار بيانات أو تصريحات أو ممارسات باسم إعلان دمشق يخلق إشكالات سياسية بسبب الالتباس الناشئ عن استخدام اسم الإعلان نحن في غنى عنها ونطلب أن لا نتكرر .

إن مكتب الأمانة لإعلان دمشق يعلن من جديد وبكل وضوح أنه لا علاقة له بجميع ما يصدر تحت اسم إعلان دمشق من بيروت أو غيرها ، وهو لا يعبر عن مواقف الإعلان ووجهات نظره التي نتخذها في ضوء تقديرنا ومصالحه نضالنا الوطني الديمقراطي خصوصا في داخل البلاد .

على الرغم من أن إعلان دمشق ائتلاف عريض يستطيع استيعاب أي تيار سياسي أو رأي سياسي يتوافق مع وثائقه ومواقفه إلا أنه في غنى عن أية إشكالات لا تفيد إلا في تعقيد مساره باتجاه التغيير الوطني الديمقراطي الذي يعمل من أجله .

دمشق ٢٩/١٠/٢٠٠٧

مكتب الأمانة لإعلان دمشق

## بيان

تصاعدت، في الأيام الأخيرة، حدة التهديدات التركية باجتياح عسكري لكردستان العراق، بعد موافقة البرلمان التركي على مذكرة بهذا الخصوص، قدّمتها الحكومة، ترافقا مع الإعلان عن تحشدات كبيرة لحوالي مائة ألف عسكري يرابطون على الحدود مع العراق، استعدادا لعدوان جديد تحت غطاء القضاء على معسكرات حزب العمال الكردستاني في الإقليم، وبذريعة انطلاق مقاتلي الحزب المذكور من تلك القواعد للقيام بعملياتهم داخل الأراضي التركية .

إن هذا التهديد يستمد جذوره من السجل العدواني للجيش التركي تجاه الكرد وقضيتهم القومية، ليس فقط في كردستان تركيا، بل كذلك في بقية أرجاء كردستان، وخاصة في كردستان العراق، التي أثارت التجربة الفيدرالية فيها مخاوف القوى القومية والمؤسسة العسكرية التركية، لتضع العراقيين أمام تطورها واستقرارها، وتتعمد التدخل في الشأن الداخلي العراقي، مرة بحجة التواجد العسكري لـ **pkk** وأخرى بذريعة الدفاع عن حقوق التركمان للحيلولة دون تنفيذ المادة ٤٠ من الدستور العراقي الخاصة بتحديد هوية كركوك .

كما أن التهديد التركي هذا، كغيره من التهديدات والتوغلات السابقة، يخفي وراءه سياسة التتكر لوجود قضية كردية تستوجب حلا ديمقراطيا عادلا عن طريق الحوار مع ممثلي الشعب الكردي في كردستان تركيا، بدلا من محاولات ربط هذه القضية بالخارج .

إن التهديد بتوغل عسكري يتعارض مع شرعة الأمم المتحدة، ومع أبسط مبادئها في العلاقات الدولية، وهو يستهدف استقرار العراق والتجربة الديمقراطية في كردستان، وإن أي تبرير لهذا التوغل، مثلما جاء على لسان الرئيس بشار الأسد أثناء زيارته الأخيرة لأنقرة، يتعارض مع الموقف الدولي والإقليمي الذي يجمع على ضرورة إيجاد حلول سياسية للأزمة القائمة عن طريق الحوار بين تركيا والعراق، مثلما يتعارض مع متطلبات الدفاع العربي المشترك الذي جاء في مواثيق الجامعة العربية التي ينتمي لها العراق، ويسبب لمشاعر الكرد في كل مكان.

إننا في التحالف الديمقراطي الكردي في سوريا، في الوقت الذي ندين فيه مثل هذا التهديد بعدوان تركي جديد، فإننا ندعو كافة الدول والجهات المعنية لتكثيف الجهود من أجل ردع هذا العدوان، الذي ستكون له آثار خطيرة على استقرار المنطقة ومصالح شعوبها..

في ٢١/١٠/٢٠٠٧

اللجنة العليا

للتحالف الديمقراطي الكردي في سوريا